أصداء زيارة الأمير عبدالله في وسائل الإعلام الفرنسية

توافق سعودي - فرنسي حيال الملفات السياسية

باريس - مكتب «الرياض» - حسان التليلي:

■ تواصلت أمس وسائل الإعلام الفرنسية المكتوبة والمسموعة والمرئية التركيز على صفحاتها الأولى ونشراتها الإخبارية على الزيارة التي أداها سمو الأمير عبدالله إلى فرنسا واستمرت ثلاثة أيام. وتوقفت كلها عند الحفاوة التي استقبل بها الرئيس الفرنسي جاك شيراك ضيفه والوفد المرافق له، بل إن صحيفة «ليبراسيون» اليومية كتبت أمس - الجمعة - تحت عنوان «سجاد أحمر فُرش في باريس للأمير عبدالله»، فقالت: «إنه الوذ الكبير بين ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز والرئيس الفرنسي جاك شيراك». ومضت الصحيفة قائلة: «لقد استقبل الرئيس الفرنسي القائد السعودي الذي يزور لأول مرة فرنسا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ألفين وواحد استقبالاً استثنائياً، بل إن شيراك حرص شخصياً على استقبال ضيفه في مطار أورلي ورافقه شخصياً في جولة عبر جناح الفنون الإسلامية في متحف اللوفر». وتطرقت الصحيفة الفرنسية شأنها في ذلك شأن أغلب وسائل الإعلام الفرنسية إلى مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس الفرنسي على شرف ولي العهد وتلك التي أقامها على شرفة جان بيار رافاران رئيس الوزراء الفرنسي أمس الأول الخميس». كما أفردت حيزاً خاصاً لإشادة الرئيس الفرنسي بالبرامج الإصلاحية الطموحة التي يقودها سموه في المملكة بهدي من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز.

وقالت الصحيفة في سياق تعليقها على المواضيع السياسية المتصلة بالشرق الأوسط ومنطقة الخليج والتي كانت في صُلب المحادثات بين المسؤولين الفرنسيين وسمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز: «لقد كان لبنان في مقدمة مواضيع اللقاءات المنفردة بين ولي العهد والرئيس الفرنسي. فاغتيال رفيق الحريري المقرّب كثيراً من الأسرة المالكة إلى حد منحه الجنسية السعودية قد صدم القيادة السعودية وجعلها تبدي استياءً كبيراً إزاء الجريمة لا سيما وأن الفقيد كان يُعد من «أفضل السفراء» الذين لديهم تجربة وباع على الساحة الدولية».

إدراج العديد من العقود في إطار الشراكة الاستراتيجية

وذكرت صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية بالدور الذي اضطلعت به المملكة لحمل سوريا على سحب قواتها من لبنان وبإلحاح الرئيس الفرنسي أمام الأمير عبدالله على ضرورة إجراء الانتخابات اللبنانية النيابية في موعدها المحدد. وقالت الصحيفة إنه «طلب من سمو الأمير عبدالله مجدداً دعماً حول هذه المسألة لا سيما وأن الاقتصاد اللبناني هش جداً وأن هذا الاقتصاد تدعمه أساساً الرساميل السعودية».

وإذا كانت صحيفة «ليبراسيون» ترى أن هنالك توافقاً فرنسياً سعودياً حول ضرورة مساعدة لبنان على استرجاع سيادته فإنها أكدت أيضاً على وجود اختلاف بين الرؤية السعودية والفرنسية بشأن سوريا من جهة والرؤية الأمريكية من جهة أخرى. وقالت الصحيفة إن باريس والرياض يعترضان على الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى الإطاحة بالنظام السوري.

كما أشارت الصحيفة الفرنسية وصحف كثيرة أخرى منها صحيفة «لوموند» إلى وجود تطابق وتوافق بين القيادتين السعودية والفرنسية حول الملفات الأخرى المطروحة في منطقتي الشرق الأوسط والخليج ومنها ملف العملية السلمية والأزمة العراقية وملف البرنامج النووي الإيراني.

التعاون الثنائي

وتطرقت أغلب الصحف الصادرة أمس في فرنسا لمستقبل العلاقات الاقتصادية والثنائية بشكل عام في ضوء زيارة الأمير عبدالله وأشارت كلها إلى أن هنالك اليوم رغبة حقيقية لدى الطرفين في إنجاز المشروع الرامي إلى تجهيز المملكة برادارات فرنسية توضع على طول حدودها البرية والبحرية والجوية.

وقالت صحيفة «لوموند» في هذا الشأن إن هذا البرنامج «يجسد بحق منعرجاً استراتيجياً في تاريخ العلاقات بين البلدين».

وأما صحيفة «ليبراسيون» فإنها أكدت أمس أن هذا البرنامج الذي أطلق قبل خمسة عشر عاماً تعثر في السابق لعدة أسباب من أهمها تعدد الوسطاء. وأكدت الصحيفة أن دومينيك دوفيلبان وزير الداخلية الفرنسي كان يتهيأ للذهاب إلى الرياض يوم العشرين من الشهر الجاري لوضع اللمسات الأخيرة المتصلة بالبرنامج الهادف إلى مساعدة المملكة على ضمان حدودها بيد أنه عدل عن هذه الزيارة في آخر لحظة لا سيما وأن القيادتين السعودية والفرنسية تسعيان اليوم إلى معالجة الملف على مستوى عال.

وأما صحيفة «ليزيكو» المتخصصة في الشؤون الاقتصادية فإنها ركزت أمس في صفحتها الأولى على آفاق التعاون العسكري بين فرنسا والمملكة من خلال زيارة الأمير عبدالله الذي نشرت له صورة إلى جانب عنوان مقال مخصص لعقد تلتزم بموجبه فرنسا ببيع المملكة ٤٨ طائرة من طراز «رافال». والملاحظ أن مجمع «داسو» هو المتخصص في صنع هذه الطائرات.

واستهلت الصحيفة مقالها على النحو التالي: «لن تستهل طائرة الرافال مشوارها عبر التصدير من خلال سنغافورة بل من خلال المملكة العربية السعودية. فقد يكون الرئيس الفرنسي جاك شيراك وولي العهد السعودي الأمير عبدالله اتفقا أمس (الخميس) على إبرام بروتوكول اتفاق يفضي ببيع المملكة ٤٨ طائرة قد تتبعها ٤٨ أخرى. وقدر حجم هذه الصفقة بستة مليارات يورو».

وأكدت الصحيفة من جهة أخرى أن قيمة العقود التي بحث في أمرها في باريس لمناسبة زيارة الأمير عبدالله قد تتراوح بين ١٠ وعشرين مليار يورو.

بيد أن هنالك شبه اجماع لدى الصحف ووسائل الإعلام الفرنسية على أن القيادة السعودية مصرة منذ سنوات على ربط علاقاتها مع البلدان الصناعية الكبرى منها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عبر شراكة استراتيجية.

وقد تناولت وسائل الإعلام الفرنسية هذا المفهوم وخصصت إذاعة مونت كارلو الشرق الأوسط للموضوع حيزاً كبيراً في نظرتها إلى زيارة الأمير عبدالله وخصصت في رطار برنامجها الاقتصادي الأسبوعي مقالاً تحليلياً حول هذا المفهوم جاء فيه ما يلي: «وضع الرئيس الفرنسي والعاهل السعودي في صيف عام ١٩٩٦م أسس الشراكة الاستراتيجية الفرنسية - السعودية. وتقوم هذه الشراكة أساساً على مبدأ إدراج العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين في إطار شامل يتجاوز حدود التجارة.

والحقيقة أن الجانب السعودي طلب من فرنسا ومن عدة بلدان صناعية أخرى في ما يخص الجانب التجاري والاقتصادي من هذه الشراكة تجاوز الإطار السابق الذي كان يتحكم فيه ويمكن تلخيصه على النحو التالي: تكتفي المؤسسات التجارية والاقتصادية الأجنبية التي تتعامل مع السوق السعودية بالإسهام في إقامة بنى الاقتصاد السعودي التحتية وبترويج منتجات جاهزة في السوق السعودية.

ولكن فترة إقامة البنى التحتية السعودية انتهت تقريباً في منتصف ثمانينات القرن الماضي وبدأت فترة أخرى في إطار العملية التنموية السعودية تمثلت أساساً في تقلص الواردات النفطية من جهة وتزايد عدد العاطلين عن العمل في صفوف السعوديين من جهة أخرى.

وانطلاقاً من هذا الواقع الجديد أصبحت المملكة بموجب الشراكة الاستراتيجية تطالب الشركات العامة والخاصة الأجنبية بالمشاركة بالأموال والتكوين في المشاريع الانمائية الداخلية. بل إنها أدرجت حتى عقود الأسلحة في هذا السياق وطلبت إلى الدول التي تصدر إليها أسلحة أن تمثل جانباً من كلفة تكوين الموارد البشرية السعودية.

وفي نفس الوقت سعت المملكة تدريجياً إلى وضع إطار قانوني جديد من شأنه حماية المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على الاهتمام بالسوق السعودية. ويعتبر المستثمرون الفرنسيون اليوم أن هذا الإطار ينبغي أن يتطور بشكل أفضل فيما تأخذ المملكة عليهم عدم التنافس بما فيه الكفاية مع نظرائهم الأوروبيين الآخرين».